الفصل الأول: مدخل إلى السياسات الاقتصادية.

اضافة للوظائف التقليدية للدولة المتمثلة في؛ تحقيق الأمن، الدفاع عن الدولة، وتحقيق العدالة حتى في ظل نظام الاقتصاد الحر، مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية عبر الزمن أصبح حتميا على الدولة إدارة الاقتصاد الكلي على نحو يكفل استقرار الأسعار والتوازن الخارجي والتوظيف الكامل، وضمان العدالة في التوزيع، ومنع الاحتكارات، من خلال التدخل المدروس للدولة في الحياة الاقتصادية بما يتناسب ويتلاءم مع الأهداف التنموية.

1. السياسات الاقتصادية في تاريخ الفكر الاقتصادي:

للتعرف على السياسة الاقتصادية، يمكننا تقسيم الأيديولوجيات الاقتصادية لدور الدولة أو السلطات العامة في النشاط الاقتصادي إلى قسمين؛ الإيديولوجيات الداعمة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتلك التي استبعدت هذا الدور. كما يلي:

1.1. الفكر الاقتصادي الطبيعي:

ظهر الفكر الاقتصادي الطبيعي أو الفيزيوقراطي في فرنسا في القرن الثامن عشر بريادة **فرنسوا كيني**، يستند على مبادئ ترفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **النظام الطبيعي**: من أبرز معتقداتهم أن للمجتمع البشري نظام طبيعي يحكمه من خلال القوانين الطبيعية الإلهية التي لا يمكن تغييرها لأن الله قدرها للبشر من أجل اسعادهم وأن أي تدخل فيها يسبب خللا، هذه القوانين تحكم جميع نواحي الحياة بما فيها الحياة الاقتصادية.
- **الحرية الاقتصادية**: يحق لكل فرد من أفراد المجتمع ممارسة أي نشاط اقتصادي؛
- **عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي**: يعتبر الفكر الطبيعي أن ثروة المجتمع تتكون من خلال الإنتاج الزراعي، لذا أعطى لهذا القطاع أهمية كبيرة واعتبره أساس النظام الاقتصادي ودعا لحمايته من خلال سن قوانين، لكن دون تدخل الدولة إلا في حدود ضيقة كقيام الدولة بالأشغال العامة أو توفير الحماية والأمن.

2.1. الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

استبعد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي دور الدولة في النشاط الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر حيث ساد لدى الفكر الغربي ثقافة الحرية الاقتصادية، وحرية الأسواق، وسيادة السعر؛ وقد دعم هذا الطرح المنظور الفكري الذي جاء به آدم سميث **Adem Smith** في كتابه المعنون" بحوث في الطبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي

صدر سنة **1776** والذي جاء بفكرة **"اليد الخفية وتلقائية السوق في التوازن"**، وسانده في الطرح **جون باتيست ساي Jean Baptiste Say** من خلال **قانون المنافذ** بقوله **"كل عرض يخلق الطلب عليه"**، بحيث كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق زيادة مساوية لها في الدخل النقدي وبالتالي يحدث التوازن على مستوى الاقتصاد ككل بشكل آلي ومنه عدم إمكانية حدوث الخلل على المستوى الكلي.

اقتصر دور الدولة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على الحراسة (الدولة الحارسة) من خلال الوظائف التالية:

- الدفاع عن الدولة من المخاطر الخارجية وتحقيق الأمن داخل الدولة؛
- تحقيق العدالة في الدولة؛
- التكفل بالأنشطة ذات المصلحة العامة والتي لا يمكن للأفراد القيام بها مثل؛ التعليم، التدريب، والصحة.

3.1. الفكر الاقتصادي التجاري:

ظهر في أوروبا منذ بداية القرن 15م واستمر في توجيه السياسة الاقتصادية في أوروبا حتى القرن 18م، أطلق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي "مدرسة التجاريين" (Mercantilism)؛ وخلال أكثر من ثلاثة قرون تميز ببعض الخصائص أهمها (زواري، صفحة 16):

- لم ينسب لمؤلف أو كاتب واحد أو حتى لعدد محصور من المؤلفين والكتاب؛
- لم يتكون المذهب التجاري من كتاب تخصصوا للبحث الاقتصادي فقط، بل اشترك معهم في عرض أفكار هذا المذهب سياسيون ورجال أعمال؛
- تشكلت آراء كل كاتب بالظروف وبالمصالح الخاصة لبلاده، بالرغم من كل هذا هناك أفكار مشتركة بين كافة الكتاب بصرف النظر عن اختلافاتهم الجزئية.

الذي يجب فهمه بوضوح، هو أن ظهور مدرسة التجاريين كان استجابة طبيعية للحاجات العلمية التي ظهرت على اثر تطور المجتمع على ما كان عليه في العصور الوسطى.

ينظر التجاريون إلى التجارة الخارجية كمصدر لزيادة الثروة الوطنية للدولة "فالدولة تصبح أكثر غنى كلما اصبح الرصيد الإيجابي في الميزان التجاري أكبر" (سفر و عارف، 2001، صفحة 125)، وهذا المنطق لا ينجح إلا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أي أن السياسة التجارية تستلزم تدخل الدولة لتنظيم التجارة الخارجية كاتخاذ إجراءات حمائية لحماية الإنتاج الوطني، بتقييد الواردات سواء بفرض رسوم جمركية كثيرة عليها أو منعها من الدخول عن طريق قوانين الملاحة البحرية ومراقبة الموانئ، واتخاذ إجراءات تضمن اكتساب الأسواق الخارجية

للصادرات الوطنية، حيث كان لهم عقيدة واضحة وهي أن الصادرات تجلب الثروة للأمة، وعليه أيدو الوسائل التي يمكن للدولة من خلالها حماية الميزان التجاري فهم اذن يطالبون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية. (الأمين، 2000، صفحة 124)

4.1. الفكر الاقتصادي الكينزي:

بعد حدوث أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وانتشار البطالة بشكل كبير تأكد قصور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي ادعى أن توازن النشاط الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي وبالتالي استبعد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، هذه الوقائع جعلت جون مينارد كينز ينتقد الفكر السائد ويعارضه وينادي بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل إعادة التوازن في مؤلفه "**النظرية العامة**" حيث قدم تفسيرا للتوازن والاختلال، وأعطى وصفا للسياسة الاقتصادية لمواجهة هذه الاختلالات وركز على التشغيل الكامل من خلال إتباع سياسات معينة للخروج من الأزمة، مثل إقامة مشاريع كبرى عامة لتحريك النشاط الاقتصادي وتخليصه من الركود وذلك عن طريق الانفاق العام باعتباره الآلية التي تنشط الدورة الاقتصادية. وهكذا تزايد دور الدولة وأصبح لها وظائف أخرى مرتبطة بالنشاط الاقتصادي الاجتماعي.

2. تعريف السياسة الاقتصادية:

اختلف الكثير من الباحثين حول وضع تعريف موحد للسياسة الاقتصادية، وعليه تعددت التعاريف المرتبطة بها فمنها ما قام على أساس علمي ومنها ما ارتبط بوجهات نظر متغيرة، وعليه قمنا بتلخيص أهم التعاريف التي تطرقت للسياسات الاقتصادية؛ كما هو موضح فيما يلي:

يرى **تا يشمان** أن السياسة الاقتصادية هي: عبارة عن مجموعة تدابير بهدف التأثير على أهداف المجتمع من حيث تحقيق الحرية والأمن والعدالة والرفاهية بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الكلية المتمثلة في ضبط التضخم وتحقيق مستوى عالي من النمو الاقتصادي وتوزيع الفائض الاقتصادي توزيعا عادلا وضمان المشاركة في اتخاذ القرار. (رضوان، 2010، صفحة 05)

يعتبرها Xavier Greffe أنها: مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في الاتجاه المرغوب فيه (قدي، 2003، صفحة 24)، والتي من شأنها أن تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى. (نجيب ابراهيم، 2001، صفحة 153)

بصورة أكثر وضوح يمكن القول بأن السياسات الاقتصادية هي بمثابة الاطار العام الذي يحدد الأدوات التي تؤثر بها السلطة العامة (الدولة، الحكومة)[1] على النشاط الاقتصادي الكلي تسعى من خلالها إلى تحقيق هدف أو عدة أهداف اقتصادية كلية[2] خلال فترة زمنية محددة.

3. المؤسسات الفاعلة:

كما ورد سابقا فإن السياسات الاقتصادية هي إجراءات وقرارات وتدابير في المجال الاقتصادي يخطط لها وتنفذ وتتابع من طرف الدولة ممثلة بمختلف السلطات العمومية المركزية والغير المركزية النقدية والمالية، والمؤسسات المهنية، لذا فإننا نميز بين مجموعة من المؤسسات التي يقع على عاتقها مسؤولية اعداد وتنفيذ ومتابعة السياسات الاقتصادية نلخصها فيما يلي:

1.3. السلطة النقدية: ممثلة في البنك المركزي الذي يعتبر بنك الدولة وبنك البنوك، يتخذ الإجراءات المتعلقة بالمجال النقدي من خلال تأثيره على الكتلة النقدية المتداولة في السوق حسب ما تقتضيه وضعية النشاط الاقتصادي؛

2.3. السلطة المالية: ممثلة بالإدارة الجبائية المركزية وغير المركزية التي تتخذ الإجراءات المتعلقة بالمجال المالي (الإيرادات والنفقات العمومية) من خلال تأثيرها على الطلب والعرض الكلي؛

3.3. الجمعيات المهنية المنظمة: ممثلة بنقابات أرباب العمل التي قد تضغط على السلطات العمومية وتجعلها تعيد النظر في بعض القرارات، والغرف التجارية والصناعية؛

4.3. الحكومة المركزية والغير مركزية: من خلال وظائفها التقليدية كإقامة العدالة وتحقيق الأمن الداخلي وحماية الحدود، وسلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية التي بدونها لا يمكن إعداد وتطبيق السياسة الاقتصادية.

4. أهداف السياسات الاقتصادية:

يمكن الفصل بين أهداف السياسات الاقتصادية من خلال معيار المدة إلى؛ أهداف رئيسية والتي تسعى السلطات العامة إلى تحقيقها في الأجل القصير من خلال أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية، والتي يطلق عليها أيضا الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، كما ونجد أهداف نهائية تتحقق في الأجل الطويل بتحقق الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية؛ وعليه يمكن توضيح هذه الأهداف من خلال ما يلي:

---

[1] سياسة تصدر من الحكومة فقط بمؤسساتها (البنك المركزي، الوزارات المعنية بالمال والاقتصاد)

[2] تستهدف الأبعاد العامة للاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، استقرار الأسعار، إعادة توزيع الخل لسد فجوة تفاوت الدخول، التشغيل الكامل للقوى العاملة، الدين العام، وغيرها من المسائل الاقتصادية ذات الطابع العام

1.4. الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية:

للسياسة الاقتصادية أربعة أهداف أساسية أو رئيسية، يمكن تلخيصها من خلال المربع السحري لنيكولاس كالدور؛ كما يلي:

1.1.4. تحقيق النمو الاقتصادي (Realization of economic growth):

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة المضطردة طويلة الأجل الحاصلة في الدخل القومي الحقيقي، ولتحقق النمو لابد أن تكون هذه الزيادة أكبر من الزيادة في عدد السكان، من خلال التعريف يتبين أن النمو يتعلق بالارتفاع المستمر في الإنتاج والمداخيل وثروة الأمم بشكل عام (قدي، 2003، صفحة 35)، وحسب نيكولاس كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو بين $[5\% - 6\%]$ حيث لا يتحقق هذا الهدف إلا إذا كانت الدولة تملك إمكانيات متزايدة لإنتاج السلع والخدمات.

2.1.4. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (Realization of price stability):

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبرى منها أنه يأثر على القدرة الشرائية للنقود؛ حيث يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قيمتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية، كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى انفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة (من عقارات وعملات صعبة) خوفا من ارتفاع أسعارها فتضعف عملية الادخار وبالتالي تفقد النقود مستقبلا وظيفتها كمخزن للقيمة. (فيطس، 2022، صفحة 80)

3.1.4. تحقيق التشغيل الكامل (Realization of full employment):

بمعنى أخر تحقيق التوظيف الكامل أو القضاء التام على البطالة، أي الاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية (المادية والبشرية) المتاحة في المجتمع، وذلك بغرض الاستفادة القصوى منها، ما ينعكس على الناتج الوطني الإجمالي بالإيجاب وبالتالي على المستوى المعيشي، أما بخصوص الطاقات الإنتاجية البشرية (حجم العمالة) فتعرف بأنها الحالة التي يصل إليها المجتمع بحيث يستطيع كل شخص قادر وراغب يبحث عن عمل يجده؛ وهذه الشروط الثلاثة لازمة لأن غياب أحدها يؤثر في موقف الشخص، فإذا كان هناك شخص قادر على العمل وراغب فيه ولكنه لا يبحث عنه وكان هذا الشخص عاطلا فإنه يندرج تحت احصائيات البطالة في المجتمع، ويتفق وضعه مع شخص أخر يبحث ويرغب فيه لكنه غير قادر على أداءه لأسباب صحية مثلا هناك تكون البطالة

اختيارية، ومن هنا فإن المجتمع يكون في حالة عمالة كاملة إذا كان فعلا كل شخص قادرا وراغبا ويبحث عن عمل قد وجد هذا العمل بالفعل مع السماح بنسبة من البطالة (التعطل) متفق عليها بين الاقتصاديون.

وحسب Nicolas Kaldor هناك معدل طبيعي للبطالة يمكن أن يتوافق مع حالة العمالة الكاملة وهو يتراوح ما بين 03% إلى 05%. (متولي، 2010، صفحة 195)

4.1.4. تحقيق التوازن الخارجي (Realization of salable balance of payment):

بالنسبة للاقتصاديات المفتوحة التي تعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات يعتبر تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات من الأهداف الكبرى، كون أي اختلال في الميزان التجاري سيتعدى أثره بشكل آلي إلى ميزان المدفوعات، مما قد يتسبب في حالة العجز في حدوث صعوبات مالية، ويتمثل هدف السياسة الاقتصادية في هذا المجال في تعظيم الصادرات والعائد منها لتفادي المشاكل الاقتصادية مثل المديونية وتخفيض قيمة العملة المحلية؛ وقد عبر نيكولاس كالدور عن التوازن الخارجي بالفائض في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج الداخلي الخام الذي يجب أن يكون في حدود 2%.

حيث يمكن قياس أثر السياسة الاقتصادية لأي بلد بربط مختلف المحاور المكونة للمربع حيث كلما كانت مساحته أكبر كلما دل ذلك على فعالية السياسة الاقتصادية المنتهجة، وكلما اتجهت رؤوس المربع إلى الداخل كلما كان الوضع الاقتصادي صعب؛ والشكل الموالي يعبر على الأهداف الأساسية الأربعة للسياسة الاقتصادية ممثلة على كل رأس من رؤوس المربع على حدا. كما يلي:

الشكل رقم (01): منحنى المربع السحري لنيكولاس كالدور (le « carré magique » de Nicholas (kaldor

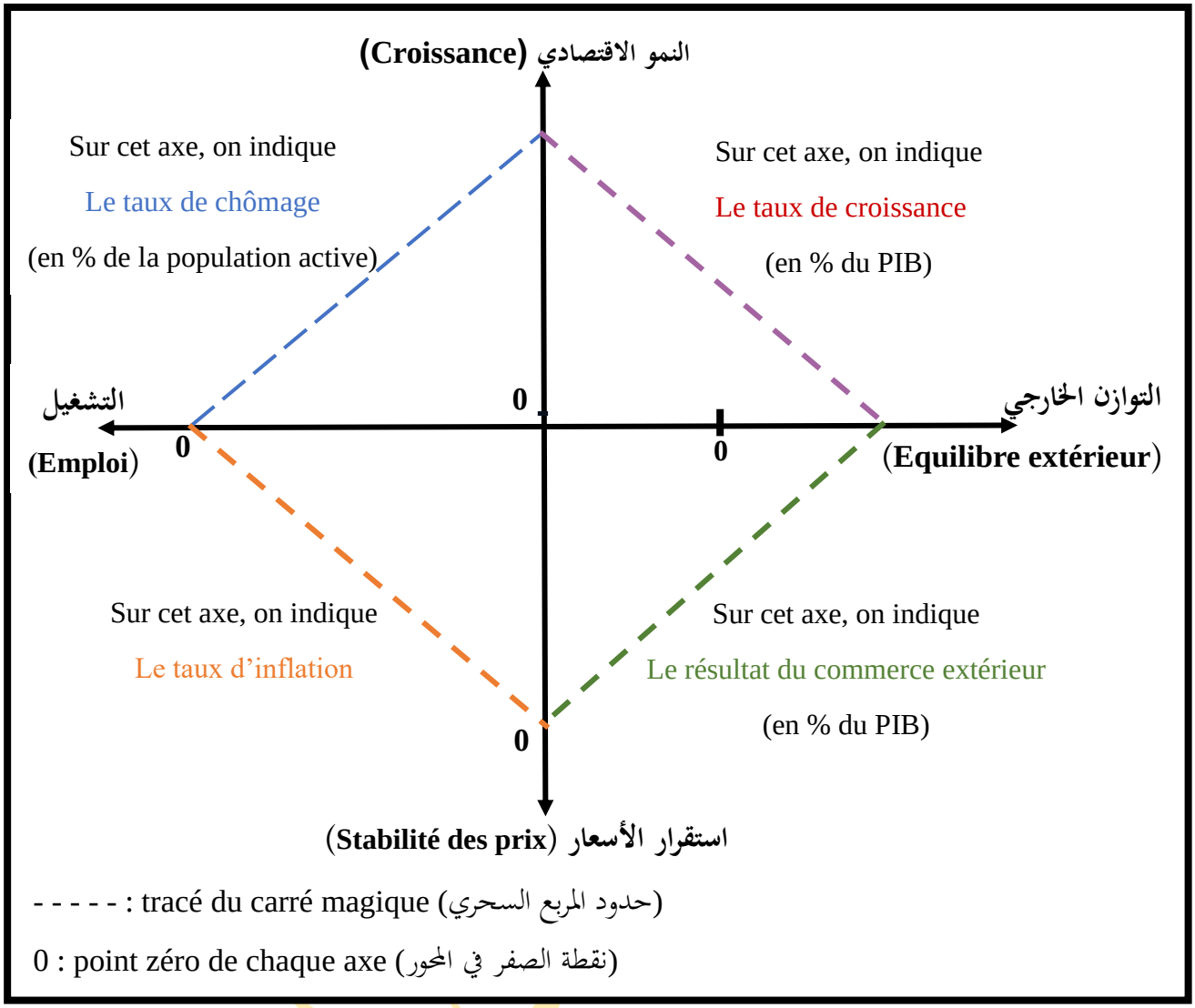

2.4. الأهداف التوافقية والغير توافقية للسياسة الاقتصادية:

1.2.4. الأهداف التوافقية (Compatible Objects):

– **إذا كان الهدف هو تحقيق النمو الاقتصادي**؛ يستلزم خلق مناصب شغل مما يؤدي إلى خفض البطالة، الخلاصة: **نلاحظ أن سياسة دعم النمو الاقتصادي توافقت مع هدف محاربة البطالة وتوفير الشغل**؛

– **إذا كان الهدف التحكم في المستوى العام للأسعار**، الذي يعني ضبط التضخم فهذا يتطلب العمل على خفض الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى خفض الواردات من الخارج، وهو ما ينجم عنه تخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛ **نلاحظ أن سياسة التحكم في المستوى العام للأسعار تتوافق مع سياسة خفض العجز في ميزان المدفوعات.**

2.2.4. الأهداف غير توافقية (incompatible objects):

– إذا كان الهدف هو تحقيق النمو الاقتصادي: فهذا يعني الرفع من دخل الأفراد في المجتمع ما يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في حالة لم يكن هناك جهاز انتاجي مرن بالإضافة لموارد معطلة؛ أي ارتفاع معدلات التضخم؛

– **أما إذا كان الهدف هو تخفيض معدل البطالة وتحقيق التشغيل الكامل:** إذا ما انتهجت الدولة سياسة توسعية وقامت بتخفيض الضرائب بشرط توفر جهاز انتاجي مرن بالإضافة إلى طاقات معطلة في هذه الحالة؛ نلاحظ أن تخفيض الضرائب من شأنه تشجيع المؤسسات على زيادة التوظيف؛ ما يعني امتصاص البطالة ما يعني تحسين القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الطلب الكلي، كما أنه جراء خفض الضرائب وزيادة الطلب الكلي على العرض لتغطية العجز في العرض يجب رفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات وبالتالي قد تلجأ إما لاستيراد المواد الأولية للقيام بالإنتاج أو في حالة عدم قدرة المؤسسات على تغطية الطلب المتزايد تلجأ لاستيراد منتجات تامة الصنع وبالتالي حدوث اختلال في التوازن الخارجي.

3.4. الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية:

ويمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية في النقاط التالية:

– ضمان الرفاهية الاجتماعية (Ensuring collective well-being)؛

– تحسين مستوى المعيشة (Improve the standard of living)؛

– التقليل أو الحد من عدم المساواة (Reducing inequalities)؛

– السهر على استقرار المصالح الاقتصادية للبلاد (Ensure stability to the economic interests of the country).

5. أنواع السياسات الاقتصادية:

يمكن تصنيف السياسات الاقتصادية عند الاخذ بعين الاعتبار البعد الزمني إلى سياسات اقتصادية ظرفية يكون تأثيرها في المدى القصير، وسياسة أخرى تتطلب فترة زمنية طويلة نوعا ما لتنفيذها ويطلق عليها السياسة الهيكلية كونها تمس الجانب الهيكلي للاقتصاد؛ يمكن ايجازهما فيما يلي:

1.5. السياسة الظرفية:

يطلق عليها أيضا بسياسة الطلب، كونها تتعلق غالبا ما تتعلق بالاستقرار الاقتصادي الذي يعني الحد من التقلبات الاقتصادية فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات بالتأثير على جانب الطلب (عبد المومن، 2017، صفحة 84)، تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية قصيرة الأجل؛ وهي تشمل مجموعة من السياسات نذكر منها:

1.1.5. سياسة الضبط:

وتعرف أيضا بسياسة الاستقرار

- في مفهومها الواسع تعني: **مجموع الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه المستقر؛**
- في مفهومها الضيق: **تسعى إلى المحافظة على التوازن العام من خلال خفض معدل التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الكامل.**

2.1.5. سياسة الإنعاش:

هي سياسة تهدف إلى انعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الانعاش عن طريق الاستهلاك والانعاش عن طريق الاستثمار. (أعمر، 2021، صفحة 06)

3.1.5. سياسة الانكماش:

هذه السياسة هدفها الحد من ارتفاع الأسعار وبالتالي محاربة التضخم، عن طريق عدة آليات من بينها الاقتطاعات الاجبارية على الدخل، تجميد الأجور ومراقبة المعروض النقدي، حيث تؤدي هذه السياسة إلى تخفيض النشاط الاقتصادي.

4.1.5. سياسة التوقف ثم الذهاب:

هي سياسة تم اتباعها في بريطانيا، لها علاقة بمراحل الدورة الاقتصادية حيث يمكن أن ينخفض النشاط الاقتصادي عن الاتجاه العام؛ فيجب تطبيق سياسة توسعية فينطلق النشاط الاقتصادي، إلا أنه لا يتوقف عند المستوى المرغوب فيه مما يدفع بالطلب إلى الزيادة لمستويات تفوق العرض وعليه يجب توقيف ذلك الرواج وإلا زادت حدة التضخم؛ ما يستلزم سياسة انكماشية. ويمكن توضيح مراحل الدورات الاقتصادية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): منحنى توضيحي لأهم مراحل الدورة الاقتصادية.

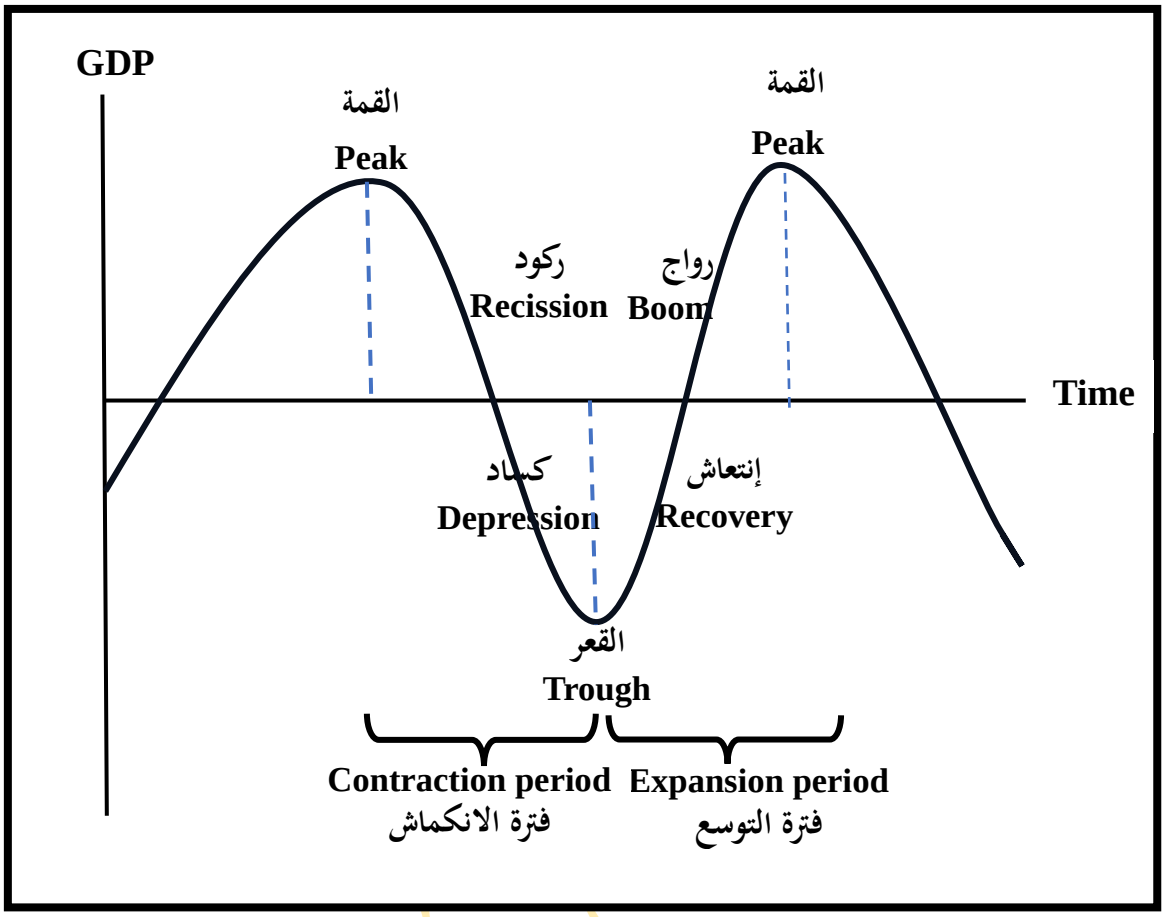

تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الانتعاش ثم الانكماش حسب آلية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي؛ بمعنى أنها سياسة قائمة بذاتها وليست جمع بين السياسة الانكماشية والسياسة التوسعية، حيث عند وضعها وتنفيذها تؤخذ الوضعيتين مع بعض حيث الهدف هي وثيرة نمو معينة لا أكثر ولا أقل وهذا حتى يساير النشاط الاقتصادي خط الاتجاه العام للنمو الحقيقي، وهذا على العكس من السياسة التوسعية أو الانكماشية التي هدف واضعوها هو إما إقلاع النشاط الاقتصادي أو كبحه. كما يمكن توضيح كيفية عمل السياسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): رسم توضيحي لكيفية عمل سياسة الذهاب ثم التوقف (Stop and go policy).

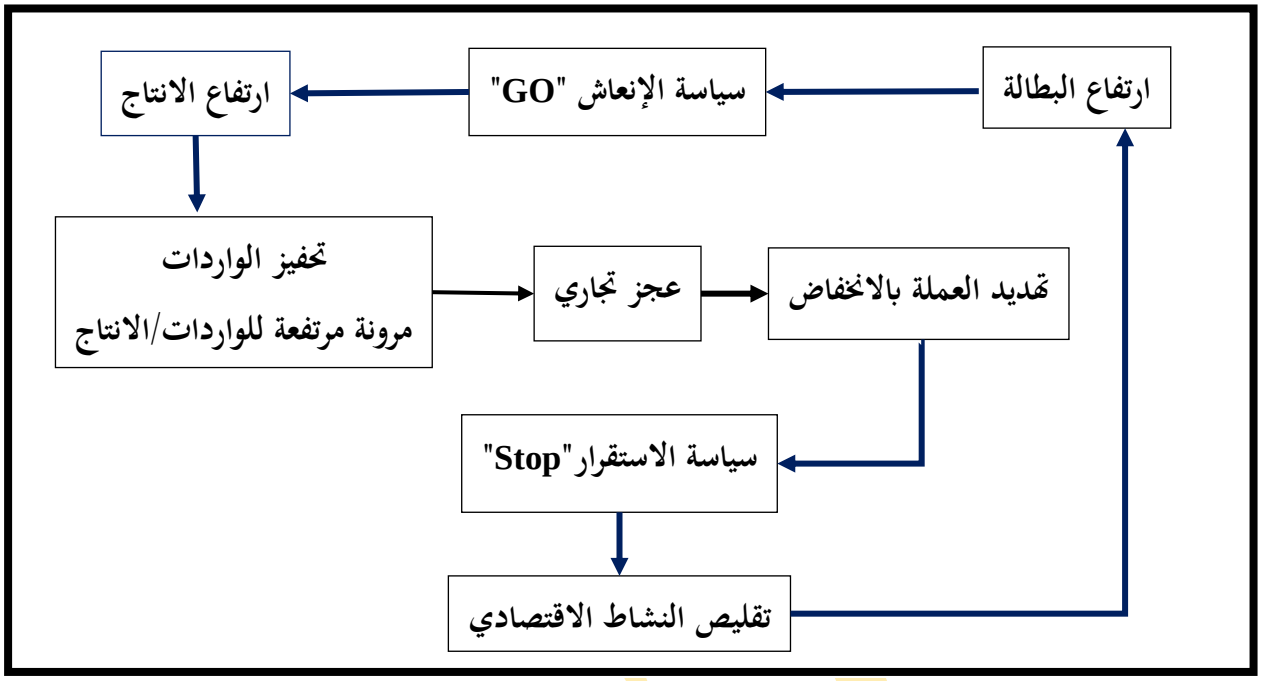

المصدر: (عبد المومن، 2017، صفحة 83)

2.5. السياسات الاقتصادية الهيكلية:

تعرف أيضا بسياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي، وتهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال؛ دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين. (ليزة و ضيف الله، 2019، صفحة 106)

تختلف السياسة الاقتصادية الهيكلية في البلدان المتقدمة عنها في الدول النامية؛ حيث:

- **البلدان المتقدمة:** يكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال دعم البحوث ودعم التكوين؛

- **البلدان النامية:** تمثلت في سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي وما تبعها من خوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية والعمومية خاصة في القطاع الصناعي

يمكن تلخيص أهم الفروقات بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): يوضح الفرق بين السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية.

	السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	قصيرة الأجل	طويلة الأجل
الهدف	استرجاع التوازنات	تكييف الهياكل
الآثار	كمية	نوعية
الأدوات	السياسات المالية، النقدية، التجارية	السياسات الصناعية، الزراعية، الصحية.

د. مطلاوي إيمان